تم بحث مجموعة من القوانين التي ستوزع على جلسات شهري فبراير ومارس المقبلين

الغانم: عمل اللجنة التنسيقية النيابية مكمل للجنة الأولويات

سامح عبدالحفيظ

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه لا يوجد تعارض بين لجنة الأولويات واللجنة التنسيقية المكونة من 5 أعضاء، مبينا ان لجنة الأولويات عملها قائم ومهم، وان اللجنة التنسيقية مكملة لها. وقال الغانم في تصريح صحافي في مجلس الأمة أمس «بالنسبة لسؤالكم حول إذا كان التنسيق القائم الآن بين رؤساء ومقرري اللجان يتعارض أو يعطل عمل لجنة الأولويات، أود أن أؤكد للكل أن الاتفاق الذي تم في الاجتماع النيابي الموسع قبل يومين هو أن هذا التنسيق مكمل لعمل لجنة الأولويات ولا يمكن أن يقول أحد إن هذا الأمر يلغي دور لجنة الأولويات، هذا الكلام غير صحيح وعار عن الصحة».

وأضاف الغانم «أن لجنة الأولويات تقوم بدورها وهي مكونة من رؤساء بعض اللجان مثل التشريعية والمالية، ولكن باقي اللجان ليست ممثلة في لجنة الأولويات».

وأشار إلى أنه لهذا السبب تم الاتفاق على التنسيق مع لجنة تضم بعض اللجان الأخرى «وقد تحمل أفكارا أو رؤى مختلفة واستمرار التنسيق مع لجنة الأولويات حتى نستطيع أن نأتي بجدول عليه توافق نيابي بشكل أغلبية كبيرة». وبيّن الغانم «هذا التنسيق تم حتى تدلي كل الأطراف بدلوها وآرائها فيما يتعلق بترتيب الجدول». وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن لجنة الأولويات مستمرة في عملها ودورها قائم ومهم، لافتا إلى أن اللجنة التنسيقية المكونة من إخوة أفاضل ممن هم رؤساء أو مقررو بعض اللجان الأخرى تكمل العمل القائم في لجنة الأولويات».

وأضاف الغانم أنه تم بحث اليوم مجموعة من القوانين التي ستوزع على جلسات شهري فبراير ومارس المقبلين، متمنيا أن ينجح هذا التنسيق «حتى نستطيع الإنجاز».

وأكد الغانم أن لجنة الأولويات عملها مستمر واللجنة التنسيقية عملها مستمر ومكمل للجنة الأولويات والرئاسة تنسق مع كل الأطراف، مكررا شكره لحضور 26 عضوا من رؤساء ومقرري اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة الاجتماع النيابي الموسع قبل يومين. وتمنى الغانم أن «نوفق في هذا التنسيق ليكون هناك إنجاز تشريعي يحقق جزءا من طموحات ومطالب الشعب الكويتي». من جانب اخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية الشيخ سالم العبدالله الجابر الصباح.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا سفيرنا في واشنطن الشيخ سالم العبدالله

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

دعا لصرف دعم العمالة لأصحاب المشاريع متناهية الصغر

الشاهين لإعادة النظر في دمج «الهيكلة» بـ«القوى العاملة»

أسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

طالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بإعادة النظر في قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة الهيكلة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة، داعيا النواب إلى تحمل مسؤولياتهم في هذا الإطار.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة تعهدت تحت قبة عبدالله السالم بإعادة النظر في قرار الدمج، مطالبا اياها بالالتزام بما تعهدت به.

ودعا الشاهين الحكومة أيضا إلى منح «القوى العاملة» نفس الامتيازات المقررة ببرنامج «إعادة الهيكلة» وإلغاء القرارات المقيدة للموظف الكويتي في القطاع الخاص وأيضا رب العمل وفي مقدمتها إلغاء اذن العمل.

ولفت إلى ان اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل سبق أن ادرجت على جدول اعمال إحدى جلسات مجلس الأمة تقريرها عن الدمج، حيث قام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزيرة التخطيط والتنمية آنذاك بالتعهد بالالتزام برأي اللجنة برفض الدمج.

ونوه إلى أن اعضاء اللجنة كافة وبامتناع عضو واحد صوتوا من حيث المضمون على رفض قرار الدمج واستقلال الموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص في هيئة تشرف عليهم سواء برنامج اعادة الهيكلة أو تطويره إلى أمانة عامة أو هيئة عامة للموظفين الكويتيين.

وبين الشاهين ان الركيزة الاولى في تقرير اللجنة الصحية هي إعادة الوضع لما كان عليه بإلغاء قرار الدمج.

وأشار إلى أن برنامج إعادة الهيكلة والذي يتولى شؤون 70 ألف عامل كويتي يمنحهم امتيازات وكوادر ومكافآت بقرار من مجلس الوزراء، بينما هيئة القوى العاملة التي تشرف على ما يتجاوز ثلاثة ملايين عمالة وافدة ومنزلية لا تتقاضى نفس الامتيازات.

وأوضح ان رأي اللجنة جاء متوازنا ومراعيا لمصالح العاملين في الجهتين ما بين 600 موظف في برنامج اعادة الهيكلة و2400 موظف في هيئة القوى العاملة وأيضا بين مصالح 70 ألف مواطن كويتي في القطاع الخاص و3 ملايين من العمالة الوافدة يطالبون بهيئة تشرف عليهم.

وأكد الشاهين ان هذا التعهد الحكومي قدم داخل قبة البرلمان ودون في مضابط مجلس الأمة، متمنيا على الحكومة الالتزام بما تعهدت به.

من جهة أخرى، قال الشاهين إنه حضر أمس اجتماع لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعوة من أعضاء اللجنة بصفته مقدم رسالة برلمانية لصرف دعم العمالة الوطنية للقطاع الخاص لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر.

وقال الشاهين إن الهدف هو تعزيز الوضع المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة، لافتا إلى أن تلك القضية اخذت وقتا طويلا ولاتزال مرتبطة بالجهات الحكومية التي تماطل في الأمر.

وبين أن تعزيز هذا الدعم لا يزال صفرا حتى هذه اللحظة برغم اهميته لمواجهة طوابير الانتظار في العمل الحكومي.

وأشار الى أن هناك 16 نشاطا للأعمال المنزلية ولا يوجد أي دعم لمثل هذه الأنواع من التراخيص حتى هذه اللحظة رغم تسجيل المئات منها فعليا.

وأكد ان هناك المئات من التراخيص التي تم إصدارها ولا يوجد لها اي دعم او امتيازات رغم اقرار جميع الجهات الحكومية بالاستحقاق والاتفاق من حيث المبدأ بجميع التفاصيل.

ولفت إلى أن تلك التراخيص لا زالت حائرة بين مجلس الوزراء من جهة وهيئة القوى العاملة وبعض الجهات من جهة اخرى.

واستغرب الشاهين هذا التأخر والتعثر والمماطلة الحكومية في هذا الملف وكثير من الملفات المتعلقة بالقطاع الخاص، مؤكدا أنه لم يتم حتى الآن تحديد أماكن لتراخيص اصحاب العربات المتنقلة وذلك لتباطؤ الإجراءات الحكومية وليس بسبب احجام الشباب الكويتي.

الدلال: إلزام شركات العقار بشهادة صحة بيانات

محمد الدلال

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة فال فيه على وزارة التجارة إلزام الشركات المروجة للعقار بتقديم شهادات رسمية مصدقة من الدول التي يتم فيها تسويق العقار تفيد صحة ومصداقية ملاءة الشركات المروجة. ونص الاقتراح على ما يلي: لوحظ في السنوات الأخيرة الماضية زيادة عدد الشكاوى والمشاكل المتعلقة بعمليات النصب العقاري المرتبط بشركات أو مؤسسات أو أفراد يقومون بالترويج عبر معارض عقار أو مواقع شركاتهم لتملك أصول عقارية خارج الكويت، ونتيجة ممارسات البعض الخاطئة وقع عدد من المواطنين والمقيمين ضحايا لعمليات نصب عقاري أودت إلى خسارة أموالهم وضياع حقوقهم المالية والتجارية والعقارية.

عمليات النصب العقاري ترتكز على تغييب المعلومات القانونية والواقعية وعدم الوضوح في صياغة العقود والاتفاقيات وعدم ملاءة الشركات المحلية أو الأجنبية ما يؤدي إلى ضياع الحقوق نتيجة لعدم التثبيت من صحة ودقة المعلومات المعروضة أو المتعاقد بشأنها وهو ما يستدعي تدخلا من الأجهزة المختصة بالدولة لضمان وجود حد أدنى من التأكد من الملاءة القانونية للشركات المرجوة ولما يروج له من أصول خارج الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي:

1ـ قيام وزارة التجارة والصناعة بعقد اتفاقيات قانونية مع عدد من الدول (بريطانيا ـ تركيا ـ دول الخليج العربي.. إلخ) بشأن العمليات الخاصة ببيع وترويج وتسويق الأصول العقارية والاستثمارية على أن تتضمن الاتفاقيات آليات لتبادل المعلومات بشأن مصداقية وملاءة الشركات المرجوة ومصداقية المعلومات التي يتم تسويقها بشأن المشاريع العقارية، وتقوم وزارة التجارة بتزويد كل مواطن أو مقيم بالمعلومات المتاحة بشأن تلك المشاريع والأصول المسوقة وفق آلية مخصصة لذلك.

2ـ قيام الأجهزة المختصة بوزارة التجارة بإيجاد موقع الكتروني تقوم به الوزارة بعرض الوثائق والبيانات التي تؤكد مصداقية وملاءمة وصحة بيانات ما يقدم من قبل الشركات أو الأفراد المروجين لبيع الأصول العقارية خارج الكويت، وكذلك تقوم وزارة التجارة بعرض ما لديها من معلومات وصلت إليها عبر الاتفاقيات القانونية مع الدول التي يتم فيها الاستثمار في العقار.

3ـ قيام وزارة التجارة بإلزام الشركات المروجة للعقار بتقديم شهادات رسمية مصدقة من الدول التي يتم فيها تسويق العقار تفيد صحة مصداقية ملاءة الشركات المروجة – مصداقية وملاءة الشركات المقاولة في البناء ـ مصداقية المعلومات المتوافرة بشأن الأصول محل التسويق ـ ضمان ومتانة العقود المبرمة والالتزامات الواقعة على كل الأطراف المعنية.

حياكم
يوم المليونير ونص... وزوود
قد تكون أنت رابح المليون ونص. أكبر جائزة مصرفية في العالم.
1,500,000
دينار كويتي

الراتب 2x
العديد من المفاجآت بانتظاركم خلال فعاليات السحوبات ونتمنى حظاً موفقاً للجميع.
تطبق الشروط والأحكام*
الأڤنيوز • 18 يناير 2019 • 7:00 مساءً
التجاري
1-888-225 cbk.com
50888225 Commercial Bank of Kuwait AlfijariCBK